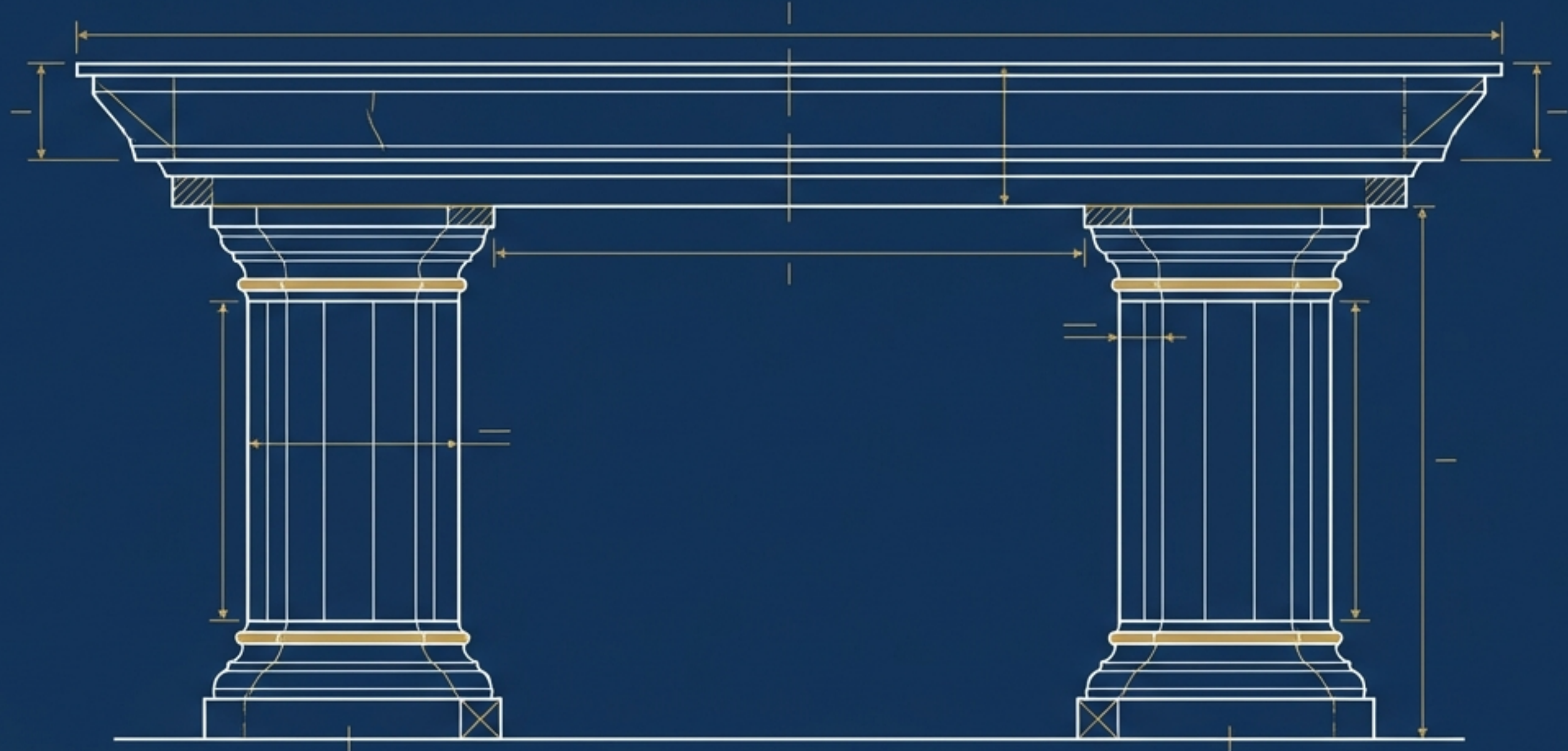


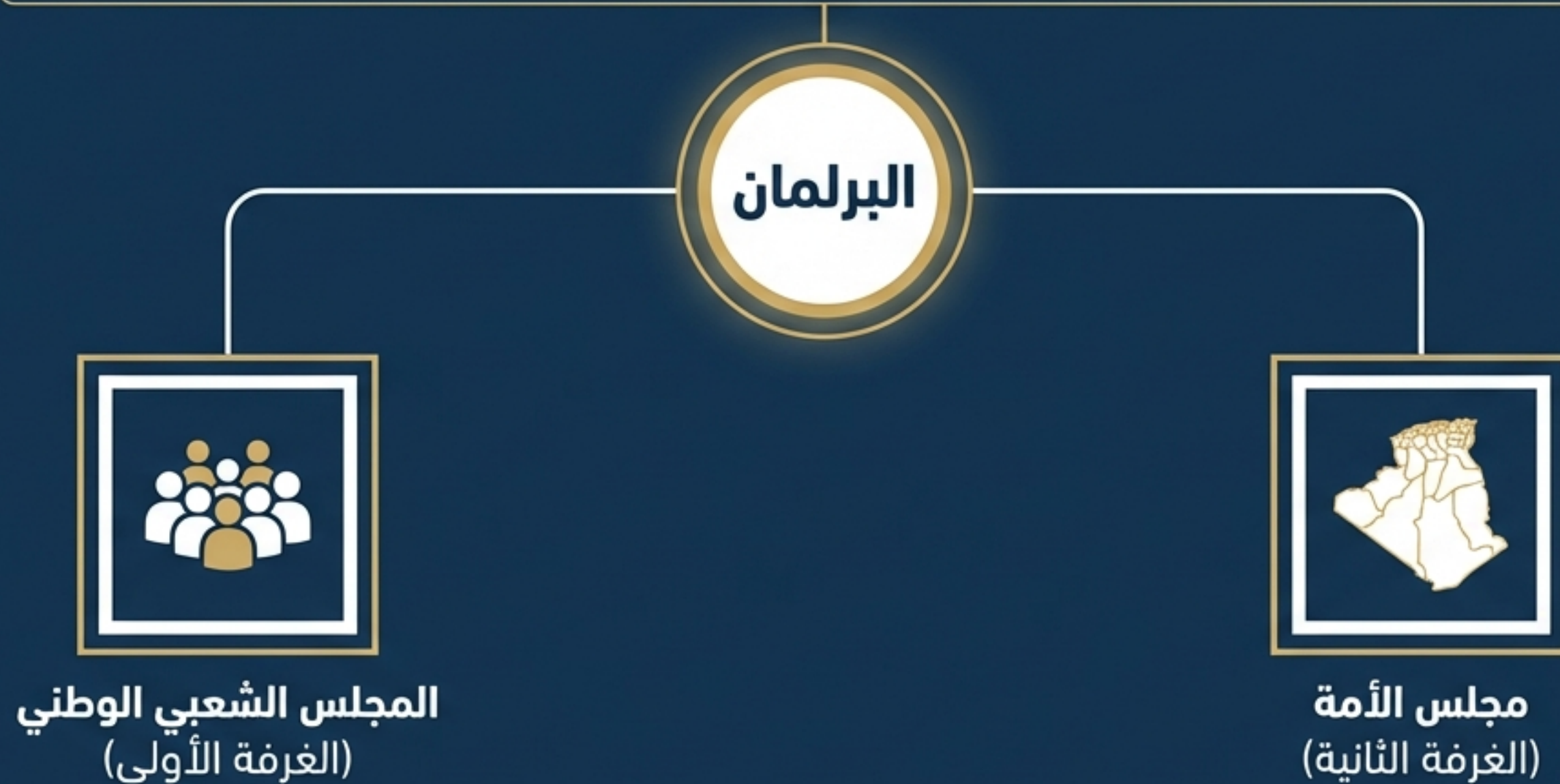
السلطة التشريعية في الجزائر: الهيكل، المهام، والتوازنات الدستورية

دراسة تحليلية لغرفتي البرلمان وآليات الرقابة المتبادلة وفقاً لتعديل 2020



هندسة نظام الغرفتين: التأسيس الدستوري

تم تكريس نظام الغرفتين منذ دستور 1996 لتجاوز الأحادية التشريعية وضمان الاستقرار المؤسسي.



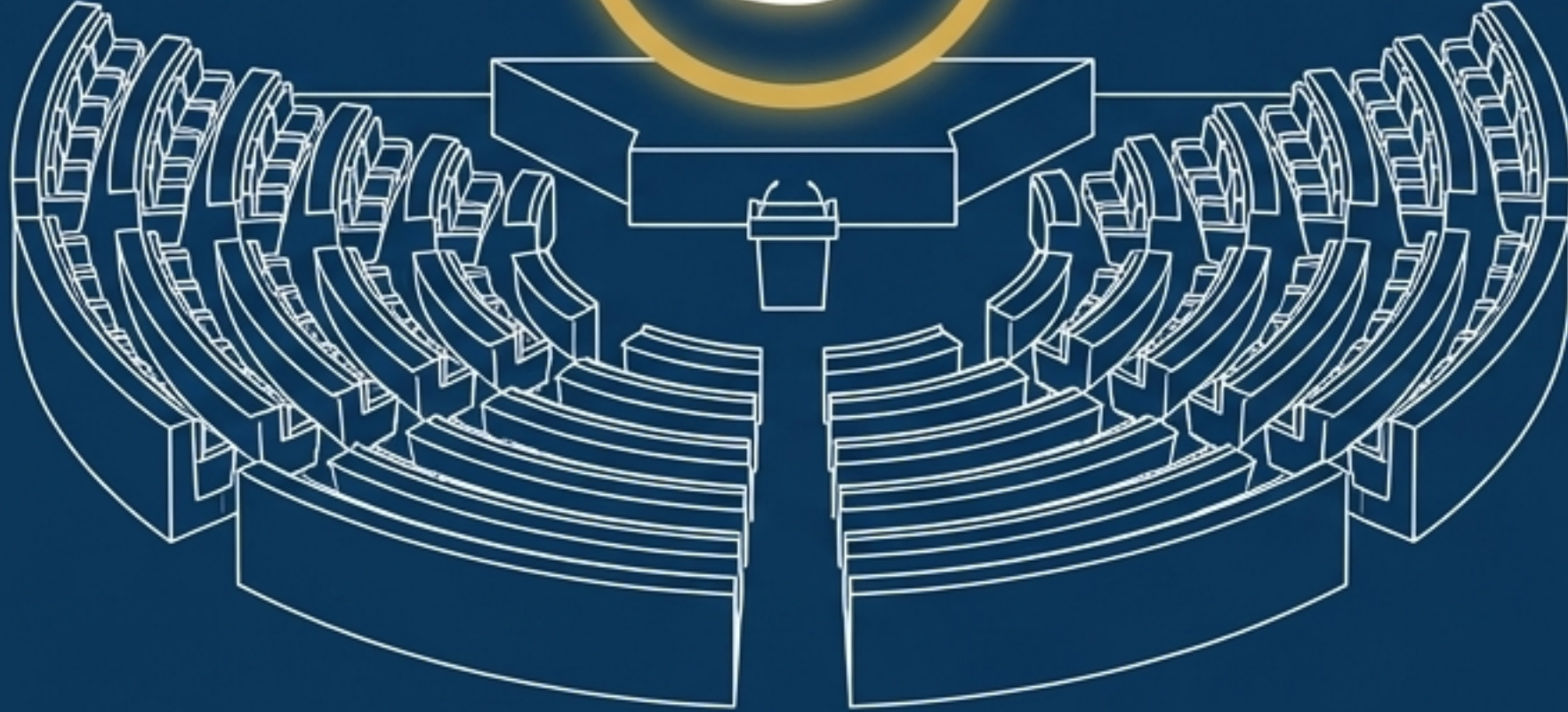
التعديل الدستوري لعام 2020 (المادة 114) يعزز الحق الديمقراطي:
لكل غرفة من غرفتي البرلمان الحق في إعداد القوانين والمصادقة عليها.

من يمثل الشعب؟ (شروط الترشح للغرفتين)

المجلس الشعبي الوطني	مجلس الأمة	
25 سنة على الأقل.	35 سنة على الأقل.	
مواطن جزائري متمتع بحقوقه.	يجب أن يكون منتخباً حالياً أو أتم عهدة كاملة في مجلس شعبي بلدي أو ولائي.	
إثبات أداء الخدمة الوطنية، خلو الصحيفة من الجنايات/ الجنح المخلة بالشرف، وعدم المنع القانوني.		
تزكية حزب سياسي، أو قائمة حرة مدعومة بـ 400 توقيع أو 4% من الأصوات في الدائرة الانتخابية المعنية.		

المجلس الشعبي الوطني: صوت الإرادة المباشرة

5



العهد التشريعي:
5 سنوات كاملة.

طريقة الانتخاب:
الاقتراع العام المباشر والسري.

رئاسة الغرفة:
يُنتخب رئيس المجلس الشعبي الوطني
لنفس المدة (طيلة الفترة التشريعية).

تضمن هذه الغرفة التمثيل الديمقراطي المباشر لجميع المواطنين على مستوى الدوائر الانتخابية.

مجلس الأمة: غرفة الاستقرار والتوازن

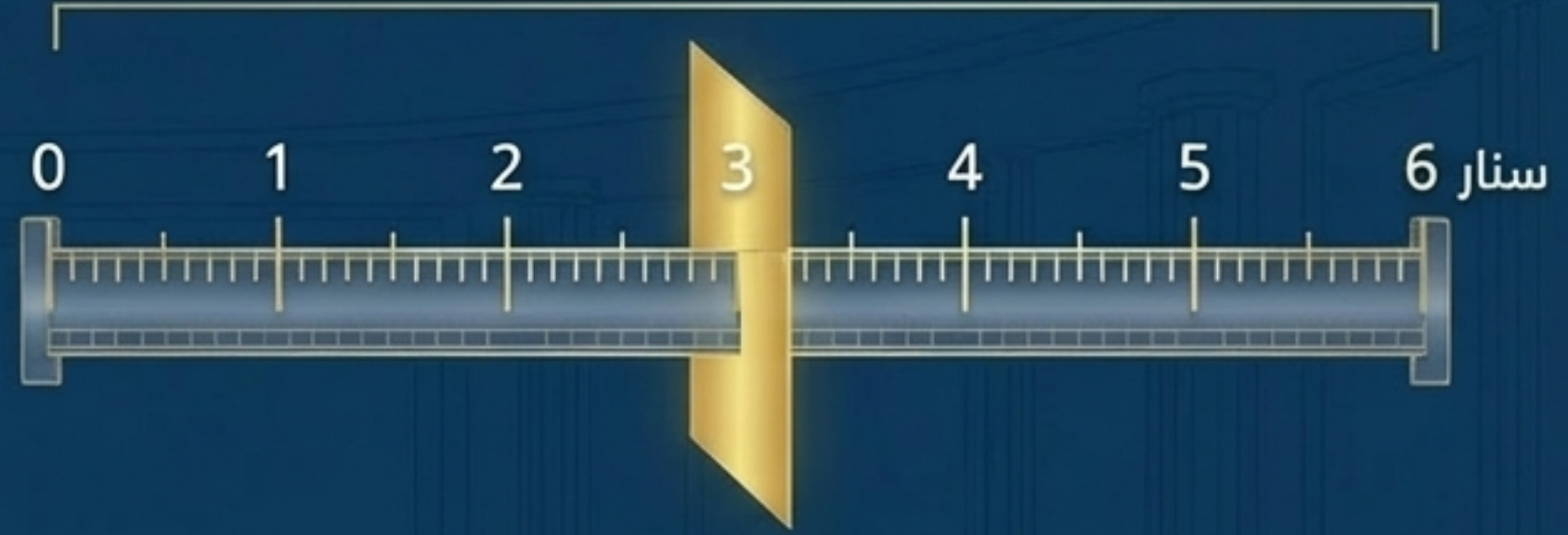
الثلثين (2/3):
انتخاب غير مباشر
والسري من طرف
أعضاء المجالس البلدية
والولائية (مقعدان
عن كل ولاية).



الثلث (1/3):

يُعينهم رئيس الجمهورية (الثلث الرئاسي)
من الكفاءات والشخصيات الوطنية.

العهد الإجمالية: 6 سنوات.



التجديد النصفى: يُجدد نصف أعضاء المجلس كل 3 سنوات (المادة 121 من التعديل الدستوري 2020).

رئاسة الغرفة: يُنتخب رئيس المجلس بعد كل تجديد نصفى (كل 3 سنوات).

الدور المحوري لرئيس مجلس الأمة



محرك التشريع: دورات وعمل البرلمان

الدورة العادية: 10 أشهر
تبدأ في اليوم الثاني من
عمل شهر سبتمبر.



الدورات غير العادية: تُستدعى بمبادرة من: رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، أو بطلب من ثلثي (2/3) أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

شروط المبادرة

- **اقتراح القوانين:** يتطلب 20 نائباً من المجلس الشعبي، أو 20 عضواً من مجلس الأمة.
- **قاعدة التقييد:** لا يمكن تقديم مشروع قانون رُفِض من البرلمان مرة ثانية إلا بعد انقضاء 12 شهراً (المادة 147).

الانتقال من التشريع إلى الرقابة الدستورية

“

وفقاً لتعديل 2020، لم يعد البرلمان مجرد آلة
آلة لصناعة القوانين، بل هو المؤسسة
الرقابية الأولى على السلطة التنفيذية.

”

المواد 106, 111, 115, 158, 160, 160, 162 تؤسس لآليات الرقابة.

تصعيد الرقابة البرلمانية (الجزء الأول: القوة الناعمة)

لجان البحث والتحقيق: تشكيل لجان لتقصي الحقائق حول تجاوزات السلطة أو سوء الإدارة. تملك صلاحيات استدعاء الشهود والخبراء، وتقدم تقارير مفصلة للبرلمان.

الأسئلة الكتابية والشفاهية: طلب توضيحات من الحكومة أو أحد الوزراء حول السياسة العامة. تهدف لتبادل المعلومات وجلاء الغموض، ولا تؤدي إلى سحب الثقة (إثارة المسؤولية).

تصعيد الرقابة البرلمانية (الجزء الثاني: القوة الصلبة)

ملتمس الرقابة - Motion of Censure:

السلح الأقوى. مبادرة يوقعها النواب لسحب الثقة. إذا تمت المصادقة عليه بالأغلبية المطلقة، اطلقتة، يُجبر الحكومة على الاستقالة الفورية.

4

الاستجواب - Interpellation:

مواجهة مباشرة حول سياسة الحكومة تنتهي بنقاش عام. قد يؤدي الاستجواب إلى سحب الثقة أو استقالة الحكومة.

3

3

2

1

الضغط المضاد: أدوات السلطة التنفيذية



توجيه العمل التشريعي: أولوية الحكومة في برمجة مشاريع القوانين وإجبار البرلمان على مناقشتها وتأجيل غيرها.



طرح مسألة الثقة: ربط بقاء الحكومة بتمرير نص قانوني محدد. إما أن يُمرر البرلمان القانون، أو يستقيل رئيس الحكومة، مما يضع النواب تحت الضغط.



حق حل البرلمان: السلاح الرئاسي المطلق. يحق للسلطة التنفيذية إنهاء العهدة البرلمانية قبل وقتها والدعوة لانتخابات مبكرة.

توازن الرعب الدستوري: ضمان الاستقرار



ملتمس الرقابة
البرلمان يُسقط الحكومة.

حل البرلمان
الحكومة تحل البرلمان.

هندسة الدستور الجزائري لا تعتمد على حسن النوايا، بل على خلق توازن قوى متبادل، الخوف المتبادل من استعمال هذه الأسلحة القصوى يفرض على السلطتين التعاون ويمنع الهيئة المطلقة لأي طرف، مما يضمن التوازن الديمقراطي.